7 أيام

يكتبها اليوم
د نادر رياض*
www.naderriad.com

انضباط الأسعار بين الممكن والمستحيل

لا شك أن قضية الأسعار من منظورها الاقتصادى تشكل أحد المؤشرات المهمة التى يمكن عن طريقها تقييم الاقتصاد لأى دولة ومدى الاستقرار الذى يتمتع به هذا الاقتصاد. وأركز هنا على توجه فى تناول الأسعار له حساسيته لارتباط ذلك بمعايير محلية داخلية لا يوجد شبيه لها فى الاقتصاديات العالمية، مثال ذلك أن أسعار السلع فى ريف مصر وصعيدها تتعرض لزيادات مجحفة رغم وحدة الدولة وانتماء المحافظات للدولة ذاتها.

فلم يعد مقبولاً أن يرتفع كثير من أسعار السلع الأساسية من أرز وسكر وسجائر وشاى كلما بعدنا عن العاصمة، فعلى سبيل المثال فإن علبة السجائر تباع بأسعار تزيد على أسعارها الرسمية كلما بعدت المسافة عن القاهرة، كما لو أن المستهلك يؤدى عنها رسوماً جمركية كلما عبرت من محافظة إلى المحافظة التى تليها. على الجانب الآخر كيف يستقر مفهوم وحدة الدولة فى ظل تعليمات تحظر نقل أسماك من بحيرة السد شمالاً أو سجائر وحاصلات زراعية أو منتجات بعينها من محافظة إلى أخرى، ومع غرابة هذا الأمر إلا أن أحدا لا يسأل كيف تقوم أجهزة سيادية تابعة للدولة بتنفيذ هذه التعليمات وهى غير المسبوقة بسائر الدول الأخرى. خطورة هذا الأمر أنه يمس سيادة الدولة كما يمس حرية انسياب السلع والخدمات وهو ما تنادى به دولياً فما بالنا به محلياً؟ يمتد بنا الأمر عمقاً فى الغرابة عندما نرى أن القائمين على تسعير غرف الفنادق يفرقون بين السعر المعمول به للمواطن المصرى عنه عن المواطن الأجنبى بفروق تصل فى متوسطاتها إلى ٥٠٪ زيادة فى الأسعار للنزيل الأجنبى، وقد يبرر البعض ذلك بأن جهة الإدارة التى تعتمد الأسعار تخص المواطن المصرى بمزايا لها مبرراتها السطحية من نقص الدخل وغير ذلك، متناسين أن هذا الأمر فى حد ذاته يمس سيادة الدولة من الحرص على استقرار الأسعار دون تمييز أو تفرقة بين مصرى وغير مصرى. وليس المقصود من هذا المثال أن يفهمه البعض على أنه دعوة لزيادة الأسعار على المصريين بل هو فى الواقع دعوة لتوحيد الأسعار عند حدها المنخفض، وكفى الأجنبى أنه تجشم مشقة القدوم إلى بلادنا الجميلة عن طريق البر أو البحر أو الجو ليشعر بعد ذلك أن جميع الأبواب مفتوحة للترحيب به دون مغبة شبهة الاستغلال طالما أقام عندنا محترماً قوانين الدولة وأعرافها. وعكس هذا يطبق فعلاً حيث تتمتع الرحلات السياحية أو الوفود الأجنبية بأسعار تتراوح بين ١٠ و١٥ دولاراً فى الليلة بفنادق الدرجة الأولى بمنتجعات البحر الأحمر وهى ميزة لا يحصل عليها المواطن المصرى. أما الأوكازيونات، فحدّث ولا حرج، حيث يستغل البعض موسم الأوكازيون ليطرح سلعاً من الذى اتفق على تسميتها فرزاً ثانياً أو تلك التى شابها عيوب فى الإنتاج مقابل تلك الأسعار المخفضة، حيث يشمل هذا السلوك المعيب جميع السلع باستثناءات محدودة.

سأتوقف عند هذا الحد منتهياً إلى أن مثل هذه السلوكيات ليس لها مسمى آخر إلا إضافة عشوائيات جديدة لحياتنا فى وقت لا يسمح فيه المجال بأى عشوائيات إضافية.

إن نظام الاقتصاد الحر لا يفسح مجالاً للتدخل فى أسعار السلع والخدمات إلا فيما ندر مما تستوجبه الحاجة، إلا أن هذا النظام لا يستبعد البحث عن وسائل إيجابية لتلافى تشوهات الأسعار حرصاً على سلامة الكيان الاقتصادى بأكمله. وهنا يجب ألا نتناسى أن تصحيح «تشوهات» و«ازدواجية» الأسعار ركيزة أساسية فى الإصلاح المجتمعى الذى يتكامل مع الإصلاح الاقتصادى لبناء مصر التقدمية. ومؤدى هذا أن الأمر يستوجب تضافر كل الجهود للوصول إلى الصيغة المثلى، وبالتالى فإن المجتمع المدنى مطالب بالمشاركة الإيجابية سواء من خلال الغرف التجارية والسياحية أو جمعيات حماية المستهلك أو غيرها. إن الأمر قد يبدو صعباً للبعض، إلا أنه فى حقيقته لا يتعدى تراجعاً سهلاً عن الخطأ والسير قدماً فى طريق الحق والصواب.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى